

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية



كلية الحقوق

محاضرات في اخلاقيات وحاسبات

المحاضرة الثانية والثالثة

بعنوان

خصائص القاعدة القانونية

اعداد

د محمد عبد العليم احمد



3- خصائص القاعدة القانونية

القاعدة القانونية قاعدة سلوك.

القاعدة القانونية قاعدة عامة مجردة.

القاعدة القانونية قاعدة اجتماعية.

القاعدة القانونية قاعدة ملزمة.



أولاً: القاعدة القانونية قاعدة سلوك.

- أن القانون ليس غاية في حد ذاته، إنما هو وسيلة وأداة لتوجيه السلوك الإنساني للأفراد في المجتمع.
- فالقاعدة القانونية تعد قاعدة تقويمية لأنها تُعنى بما ينبغي أن يكون عليه سلوك الأفراد في المجتمع وترنو إلى تهذيبه وتقويمه، وهي بذلك تختلف عن القاعدة التقريرية التي تقرر الواقع.
- أن القاعدة القانونية بوصفها قاعدة منظمة للسلوك الإنساني لا تهتم إلا بالجانب المادي الظاهر من هذا السلوك، فلا تعول على النوايا والبواعث الداخلية التي تظل حبيسة في الصدور مثل مشاعر الحقد والغل وبواعث الإيذاء.



ثانياً :القاعدة القانونية قاعدة عامة مجردة

□ بمعنى ان تخاطب القاعدة القانونية **جميع الأشخاص أو الوقائع التي تتوافر فيها شروط انطباقه**، فلا تخاطب شخصاً بعينه أو أشخاصاً بذواتهم، ولا يخص واقعة بعينها أو وقائع محددة بالذات، بل يسرى على كافة الأشخاص والوقائع التي تتوافر فيها هذه الأوصاف أو تلك الشروط التي يتضمنها الخطاب الوارد بالقاعدة القانونية ، فالخطاب الذي يوجه إلى شخص معين باسمه، أو بشأن واقعة معينة بالذات يعد أمراً أو قراراً فردياً وليس قاعدة قانونية.

□ وكذلك الحال نجد أن قانون تنظيم الجامعات يتضمن مجموعة من القواعد القانونية، فكل قاعدة من قواعده تتسم بالعموم والتجريد لأنها تخاطب الأشخاص والوقائع بالأوصاف والشروط وليس بالأسماء والذوات،
فمثلاً

لأ القاعدة التي تنص على أن يشغل وظيفة معيد بإحدى الكليات في الجامعة من يحصل على الترتيب الأول



ثانياً : القاعدة القانونية قاعدة عامة مجردة

ملاحظات

❑ لا يقدر في عمومية القاعدة القانونية أنها تتعلق بفئة معينة أو طائفة محددة من فئات المجتمع أو طوائفه، مثال ذلك القواعد القانونية الواردة في قانون المحاماة أو قانون تنظيم الجامعات أو قانون الأطباء أو قانون الصيدلة.

❑ كما أنه لا ينال من عمومية القواعد القانونية تعلقها بتنظيم نشاط معين من أنماط النشاط الإنساني في المجتمع ، فالنشاط التجاري له قانوناً اسمه القانون التجاري .. وهكذا .

❑ ولا ينفى عن القاعدة القانونية وصف العموم والتجريد، أنها لا تنطبق إلا على شخص واحد على أرض الدولة، فالقواعد التي تنظم المركز القانوني للملك وتحدد اختصاصاته، تعد قواعد قانونية تتسم بالعمومية والتجريد، لأنها وإن تعلقت بشخص واحد إلا أنها لا تخاطبه باسمه وذاته وإنما تخاطبه بصفته

❑ ولا يستلزم وصف العمومية والتجريد في القواعد القانونية، أن يجرى سريانها والعمل بها على الدوام، فقد يحدث أن تصدر بعض القواعد القانونية لتطبيقها خلال فترة زمنية محددة ، مثل القوانين التي تصدر أثناء المجاعات أو في الكوارث الطبيعية مثل الزلازل

ثالثاً القاعدة القانونية قاعدة اجتماعية

فالقانون والمجتمع أمران متلازمان لا غناء لأحدهما عن الآخر، إذ لا يتصور وجود قانون في بيئة تخلو من أفراد يأترون فيها بأوامره وينتهون عن نواهيها، كما أن حياة الأفراد وتعايشهم لا يطاق في مجتمع يخلو من نظام قانوني ينظم سلوكياتهم.

ففي غيبة القانون تسود المجتمع شريعة الغابة بين أفرادها فيأكل القوى حقوق الضعيف ويسلبه أمواله، ويسيطر الغنى على الفقير فيحرمه منافع جهودها وطاقتها، فيختل توازن المجتمع وتشيع فيه الفوضى والاضطراب، الأمر الذي يستلزم وجود نظام قانوني عادل تقوم على تنفيذه وتطبيقه سلطة عليا قوية

وجدير بالذكر أن اكتساب القاعدة القانونية صفة القاعدة الاجتماعية يرتب جملة من الآثار والنتائج على النحو الآتي:

1- يجب أن يكون القانون معبر عن ظروف المجتمع.

2- يجب أن يواكب القانون التطور الذي يلحق المجتمع دائماً وإلا فقد مصداقيته.

3- إن ما يصلح من القوانين في مجتمع ما أو دولة ما، لا يصلح في مجتمع آخر أو دولة أخرى.

ثالثاً القاعدة القانونية قاعدة ملزمة

لأن يحترم الأفراد قواعد القانون طوعية واختياراً.

ظراً لأن طبائع الأفراد في أي مجتمع من المجتمعات أو دولة من الدول ليست على درجة واحدة
م أن تقتصر هذه القواعد بجزءات رادعة لمجابهة كل حالات الخروج على القانون، وحمل الأفراد
قواعده كرهاً إن لم يحترموها طوعية واختياراً.

□ تعريف الجزاء

مادى المباشر أو الفوري الذي يترتب القانون على مخالفة فحوى أو مضمون القاعدة القانونية.

□ شروط الجزاء

1: أن يكون جزاء مادياً بحيث يتخذ مظهراً خارجياً ملموساً يوقع على المخالف لمضمون القاعدة القانونية في نفسه
2: أن يكون جزاء فورياً ومباشراً بحيث يتعرض له المخالف في الحال بمجرد ثبوت مخالفته لمقتضى القاعدة القانونية
3: أن يكون الجزاء منظماً قانوناً في نوعه ومقداره فضلاً عن تحديد السلطة العامة المختصة بمهمة تنفيذه وتطبيقه
قانونية



صور الجزاء واشكاله

□ 1- الجزاء المدني:

القانون على مخالفة قاعدة تحمي مصلحة خاصة أو حقاً خاصاً أو هو جزاء يوقع عند ثبوت

□ صور الجزاء المدني

جزاء الذي يترتب في حالة إبرام التصرفات القانونية بطريقة مخالفة لما ينص عليه

المطلق - والبطلان النسبي

لجزاء الذي يترتب في حالة إخلال أحد المتعاقدين بالتزاماته العقدية.

الفسخ القضائي والفسخ القانوني والفسخ الاتفاقي

فعندما يمتنع المدين عن تنفيذ التزامه في العقد طوعية واختياراً فإنه يمكن لدائنه أن

أو بطريق التعويض وذلك إذا تعذر تنفيذ الالتزام عيناً.



صور الجزاء واشكاله

2 - الجزاء الجنائي :

ي توقع تنفيذاً لحكم قضائي على من تثبت مسؤليته عن الجريمة
قد تمس الشخص في نفسه وحياته مثل الإعدام، أو في حريته الشخصية
وقتة) والسجن والحبس أو في ذمته المالية مثل الغرامة والمصادرة.
من الجنائي أشد الجزاءات القانونية وأقساها على الإطلاق.
من حيث درجة جسامتها الى ثلاثة أنواع أشدها خطورة **الجنایات**، وأوسر
بات.

سلوك الشخص سبيل الجريمة قد يعرضه للجزاء المدني إلى جانب الجز



صور الجزاء واشكاله

□ 3- الجزاء الإداري :

جزاء توقعه الأجهزة الإدارية العامة في الدولة على العاملين لديها عند ارتكابهم لم
جزاءات إدارية، الإنذار ، واللوم ، وتأخير العلاوة أو الترقية، وقد يصل الجزاء إلى

□ 4- الجزاء السياسي :

يوقع عند الإخلال بواجب سياسيا او هو الجزاء الذي يترتب على مخالفة أسمى الق

جزاء السياسي أعمال المسؤولية الوزارية للحكومة أمام البرلمان، وكذلك حق رئيس
م بالتظاهر وإثارة الاضطرابات

